النظريات المفسرة لنمو المدن وتوسعها

Theories explaining the growth and expansion of cities

سناء روابحي*

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، rouabhi.sana@univ-khenchela.dz

Rouabhi Sana *

University of Khenchela (Algeria)

تاريخ الاستلام:2021/05/05 تاريخ القبول:2022/02/23 تاريخ النشر:2022/07/20

ملخص:

تناولت هذه الدراسة عرض أهم المداخل والنظريات المفسرة لظاهرة نمو المدن وتوسعها، إذ تعد من الظواهر المهمة التي تؤثر على شكل المدينة ووظائفها الحضرية، من خلال تسليط الضوء على أهم التصورات للتحضر والنمو الحضري، لكي تكون هناك رؤية استشرافية لنمو المدن في الدراسات المعاصرة، كما تضمنت هذه الدراسة عرض وتفسير أشكال نمو المدن وتوسعها العمراني واستخدامات الأرض من خلال الإسهامات التي قدمها رواد علم الاجتماع الحضري بالأخص رواد مدرسة شيكاغو الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، التحضر، المدينة، النظرية الاجتماعية.

Abstract:

This study deals with presenting the most important approaches and theories explaining the phenomenon of urban growth and expansion، as it is considered one of the important phenomena that affect the shape of the city and its urban functions، by shedding light on the most important perceptions of urbanization and urban growth، so that there is a forward-looking vision for the growth of cities in contemporary studies This study also included a presentation and explanation of the forms of urban growth and expansion and the use of the land through contributions made by the pioneers of urban sociology، especially the pioneers of the Chicago American School.

Keywords: Urban growth, urbanization, city, social theory.

* المؤلف المرسل

1- مقدمة:

يعتبر النمو الحضري ظاهرة عالمية تطورت مع تطور المدن، حيث لازمت بدايته حركة فعلية لجميع المجتمعات البشرية، من حيث ظروف نشأة المجتمعات المحلية وعلاقتها بالزيادة السريعة لنمو السكان،إذ عرف العالم تزايدا سكانيا كبيرا ، كان له دورا مهما في ظهور المناطق الحضرية ، وقد صاحب ذلك تطورا متسارعا للمدن وامتداد لمجالاتها، وازدياد لعددها نتيجة تحرك السكان إلى الضواحي والاتجاه المعاكس المتمثل في الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، كما ساهمت التنمية الاقتصادية في تطور المدن وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

وزيادة عدد المدن الصناعية في العالم، فالنمو الحضري كان تحصيل حاصل للصناعة التي تمركزت في المدن وكانت محل جذب واستقطاب للكثير من الريفيين الراغبين في تحسين مستوى معيشتهم في كل المجالات، وهذا ما أدى إلى تعقد الحياة الحضرية الحديثة وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية .

ومن هنا كان للنمو الحضري علاقة وطيدة بكل ما يحدث في مدننا و يظهر ذلك اساسا في أشكال نموها و تطورها، فماهو تعريف النمو الحضري وماهي اهم تصورات ومظاهر النمو الحضري ؟ وكيف تفسر مختلف النظريات والمداخل النظرية عوامل النمو الحضري في المدن؟

أولا- النمو الحضري

1- تعريف النمو الحضري: يعتبر النمو الحضري أو "التمدن" كما أطلقه عليه بعض الباحثين بأنه أكبر المشاكل في وقتنا الحاضر، حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في السنوات الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى الموجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر مناصب العمل (أشنهو، صفحة 152).

يعني هذا المصطلح اجتماعيا ولغويا عملية انتقال إجتماعي، وعلميا فإنه يعني التخلي عن صفة الريف والإنتقال الى صفة الحضر، وبالتالي فهو التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى (زيدان، صفحة 14).

وهذا المصطلح له أكثر من تعريف حيث يعرف بأنه: انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة، كما يقصد به أيضا اشتغال الناس بغير الزراعة (أنور، 1970، صفحة 57، 90).

ويعرف العالم الديمغرافي (وارن توبسون : W. Thopson) ظاهرة التحضر في دائرة معارف العلوم الإجتماعية بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا أو فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما يدور النشاط فيها حول التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من أوجه النشاط المتصلة بها (يونس، 1970، صفحة 23).

كما عرفه البعض بأنه العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بها بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطابع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدن (شوقي، 1966، صفحة 23).

وهذا التعريف يوضح نقطة أساسية وهي أن النمو الحضري لا يمكن حدوثه فقط بسبب زيادة سكان المدن ، كما ورد في التعريف، وإنما يمكن حدوثه بتطور الريف وتغير نظام الحياة فيه إلى أحسن، وقد عبر عنه بعض الكتاب بالإنتشار الثقافي-الإتصال الثقافي- (قطان، 1979، صفحة 501)، كما تشير إحدى وثائق

اللجنة الإقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى أنه يمكن تعريف ظاهرة التحضر في إطار معناه الديمغرافي البسيط بأنها: العملية التي يميل الناس بمقتضاها إلى التمركز في تجمعات تزيد عن حجم معين (أشنهو، صفحة 154).

يرى الدكتور السيد عبد العاطي السيد:أن هناك اختلاف في معدلات التوازن بين السكان والموارد على العكس من النمو الحضري الغربي حيث أن هناك توازن ملحوظ بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة وكشف عن عامل طرد للسكان من جوانب الريف مقابل عامل جذب من المدن لهم من خلال ما تتوافر عليه من مراكز صناعية و موارد وفرص عمل،والذي وجد فيه الفائض السكاني فرصة أوسع للهجرة لمناطق أخرى لم تستغل بعد إذا كان النمو الحضري في معظم الأقطار النامية مرفوقا بعامل طرد فقط دفع سكان الريف للإقامة في المدن وكان من نتيجة ذلك ارتفاع معدلات الكثافة للمدن النامية مايفوق الموارد المتاحة ومايزيد الموقف صعوبة أن مثل هذه المناطق تكاد تنعدم فيها الإمكانيات الجديدة للتوسع لاستعاب نموها السكاني الذي يتزايد يوما بعد يوم بمعدلات سريعة وأكثر خطورة (السيد، 1999، صفحة 223).

ويمكن إعطاء تعريف موجز للنمو الحضري. "يشير النمو الحضري إلى تزايد أعداد ونسب سكان المدن واتساع حجمها نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والزيادة الطبيعية".

2– تصورات للتحضر والنمو الحضري: إنه لمن الضروري أن يكون لدينا تصورا واضحا لما يعنيه التحضر والنمو الحضري وبوجه عام يمكن تلخيص المدلولات والمضامين التي ارتبطت بمفهوم التحضر والنمو الحضري فيما يلي: (السيد، علم الاجتماع الحضري –مدخل نظري، 2003، صفحة 104، 112).(**الشكل رقم01**)

أ– التصور الديمغرافي: يعتبر هذا التصور أهم مقياس لعملية التحضر والنمو الحضري، فما هو حضري وفقا لهذا التصور إنما يشير إلى تجمعات سكانية من حجم معين وقد عرفت الحضرية في هذا التصور في حدود ارتباطها بالتركيز السكاني كما يشير التحضر في حدود هذا الإتجاه إلى زيادة التركيز السكاني في المدن والمناطق الحضرية، ويمكن إدراج مثال: ما ذهبت إليه **هوب تيسدال** H.Tisdal في تحليلها للتحضر كعملية للتركز السكاني الذي يستند على عنصرين أساسيين هما: تعدد نقاط التركز من ناحية وزيادة حجم المراكز الفردية من ناحية أخرى، ومن ثم فإن تزايد السكان المقيمين في مناطق حضرية يصبح مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عمليات التحضر والنمو الحضري.

ومع ما في هذا التصور من وضوح في إبراز الخصائص المميزة للعملية وابتعاد أكثر وضوحا عن التصور السوسيولوجي للمفهوم إلا أنه كان ولا يزال يحظى بقبول واسع الإنتشار من جانب الكثير من الباحثين وخاصة علماء الديمغرافية.

ب– التصور الإقتصادي: تمثل الحضرية والنمو الحضري مرحلة متقدمة من مراحل التقدم الإقتصادي البشري، وبالتالي ارتبط التحضر والنمو الحضري بحركة انتقال وتحول إلى تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا. أي الإنتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق، وقد ترجم هذا التصور في صياغات مختلفة تؤكد على هذا الإتجاه الذي غلب على معظم الدراسات الحضرية الغربية والأمريكية بصفة خاصة، والتي اهتمت بدراسة الإقتصاد المترو بوليتي وأكدت الارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر، وفي هذا الصدد حاول **جراس N.S.B Gras**في دراسته التي

أجراها عام 1932 استعراض التاريخ الإقتصادي للحضارة الغربية، حيث أوضح في المدخل التطوري علاقة التطور الإقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ وفي تأريخه للحضارة الغربية في حدود إطار تصنيفي متصل، ميز **جراس** خمس مراحل تطويرية أساسية: مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط فمرحلة اقتصاد الرعي، يليها مرحلة اقتصاد القرية المستقرة ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى وأخيرا مرحلة الاقتصاد المتروبوليتي ولقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة المعيشة أهم العوامل التي أدت إلى دخول البشرية في مرحلة أكثر تقدما على طريق التحضر وبتوالي التطور في نظر **جراس**، تنمو المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي وتزايد أعداد الحرفيين وتطوير وسائل النقل وازدهار النشاط التجاري، وكان ظهور المترو بوليس بعد ذلك نتيجة لازمة لارتباط التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المصاحبة لانتشار التصنيع وسيطرة الإقتصاد الميتروبوليتي وقد نحى نفس المنحى **إريك لمبارد Eric E .Lampards** في دراسته للتطور الصناعي الحضري متبعا نفس المراحل التي حددها **جراس**.

ج- التصور الإيكولوجي: يؤكد أصحاب المدرسة الإيكولوجية في صورتيها التقليدية والمحدثة على عامل السكان والمكان، ومتغير الحجم والكثافة كأهم المعايير التي يمكن أن تقاس بها درجة التحضر، حيث تقاس درجات التحضر وفقا لهذا التصور في ضوء وضوح سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية و على الطابع الفيزيقي للمجتمع الحضري، حجمه، خصائص أساسه الوظيفي، ونمط توزيع السكان والنشاطات واتجاهات نموه.

د- التصور التنظيمي: لا يقتصر النمو الحضري والتحضر، على مجرد زيادة عدد السكان وارتفاع كثافتهم، أو على تطوير نسق اقتصادي تدعمه تكنولوجيا صناعة متقدمة، وإنما يعنى هذا الإتجاه بتنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا يشتمل ذلك على تطوير الإتصال والميكانيزمات الإجتماعية والسياسية التي تسمح بإمكانية الربط والتنسيق بين مجالات وبيانات متخصصة ومتمايزة، بمعنى أن النمو الحضري هو الإنتقال من المجتمع البسيط إلى صورة أكثر تعقيدا ويشتمل ذلك التعقيد النظامي تاريخيا على تطور الحكومات المركزية القوية وتطوير الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية والإنتشار الواسع لمختلف أشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية.

هـ- التصور السلوكي: يؤكد التصور السلوكي للتحضر والنمو الحضري على خبرة الأفراد على مر الزمن من حيث أنماط السلوك والتفاعل، وينظر إلى الحضرية على أنها نسق من قيم ومعايير السلوك وأنماط للتفاعل والعلاقات الإجتماعية التي ترتبط بسياق زمني وسكاني معين ويرتبط هذا التصور ارتباطا مباشرا بالتفكير التطوري في المدرسة الألمانية لعلم الإجتماع بدءا بـ**تونييز ومرورا** بـ**شبنجلر، زيمل، وفيبر** وغيرهم، ممن أخذو بفكرة النموذج المثالي وطبقوها على نطاق واسع في دراستهم لظواهر الحضر والتحضر، وباختصار يعني التحضر الإنتقال إلى نموذج أكثر رشادة وعقلانية للفعل الإجتماعي والتفاعل وقد انتقلت نفس الفكرة إلى المدرسة الأمريكية في علم الإجتماع، من خلال تأثر **روبرت بارك** أحد الرواد الأوائل للمدرسة بدراسته في ألمانيا.

وكانت المدينة وبخاصة شيكاغو تمثل معملا اجتماعيا لتحليل وتفسير ظواهر التحضر والحضرية، وفي بريطانيا تتابعت الدراسات التي عنيت بتحديد المؤشرات الحضرية، لتكون تراثا هائلا متراكما، وتعتبر دراسة **رونالد فرانكنبرج** R .Frankenberg واحدة من الدراسات البارزة في هذا الصدد.

والملاحظ أن هناك قصور في تبني كل تصور من هذه التصورات على حدى في تفسير وفهم التحضر والنمو الحضري، ولذلك فإنه من الضروري أن تستوعب أي محاولة للتحليل التاريخي للنمو الحضري الأبعاد

الديمغرافية الإيكولوجية والإقتصادية والتنظيمية والسلوكية للعملية وهذا ما استخدمه علماء الإيكولوجيا المعاصرين فيما أسموه بالمركب الإيكولوجي **Ecological complex** لتفسير أنماط التحضر المختلفة وأصحابه **أوتيس دنكان O.Auncan وليوشنور L.Schnore**، حيث تضمن الإعتماد على متغيرات"السكان"، "البيئة" "التكنولوجية" والتنظيم في تفسير عملية التحضر عبر التاريخ وتحديد عواملها وعملياتها المختلفة.

الشكل (01):مخطط يوضح تصورات للتحضر و النمو الحضري.

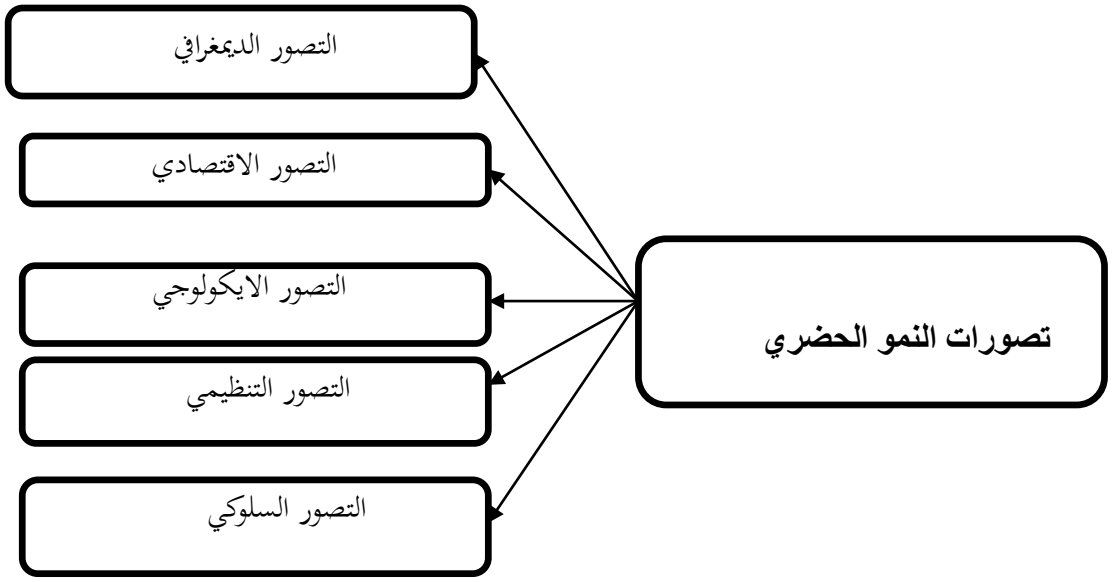

المصدر:من اعداد الباحثة،2021

3- النمو الحضري في الدراسات المعاصرة (عياش، 1980، الصفحات 128-133).

إن دراسة التحضر والنمو الحضري في الوطن العربي وبقية أجزاء العالم لم تعتمد على مجرد وصف الظواهر المصاحبة لهما والناجمة عنهما، كما أن نمو أعداد وأحجام المدن ليست في نظر الكثير من الباحثين والمختصين مجرد تغير وتبدل عشوائي بل إن هذه التغيرات تتحكم في خصائص المدن والتجمعات الحضرية، ولكي تكتسي النظرة إلى المدينة طابع العلمية، وحتى لا تبقى عملية تفحص ودراسة المدن، وأحجامها وأعدادها مجرد دراسات وصفية قائمة على الملاحظة المباشرة، فقد طور عدد من الباحثين مجموعة قواعد ونماذج ونظريات تفسر العوامل المؤثرة في مواقع المدن و أحجامها وأعدادها وفي الكيفية التي تتوزع بها هذه المراكز الحضرية في أقاليمها ودولها الخاصة. ففي الثلاثينات من هذا القرن استخدم **مارك جفرسون** مفهوم "**المدينة الأولية**" كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسية في ذلك العالم النامي، ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها في الدول المتطورة **فجفرسون** لاحظ أن في كل دولة من دول العالم توجد مدينة أولية، فهي عادة أكبر مدينة في الدولة وغالبا ما تكون العاصمة، وهي اكبر المدن حجما وأكثرها مكانا وأنشطة وأهمها موقعا، وأكثرها تأثيرا على حياة الدولة وسكانها وتتصف هذه المدينة بأنها تسيطر على معظم الإستثمارات والإتفاقات في الدولة، وتمتص معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة كما أنها المدينة المسيطرة على الحياة الثقافية والإقتصادية وهي بهذا تتميز بمعدل استهلاك عال بمقارنتها مع بقية المدن، وتترك تأثيرات ضارة على بقية المدن لأنها تحتكر أهم أنشطة وفعاليات الدولة، والمدينة الاولية ظاهرة تميز حياة

المدن الجديدة، وقد برزت بشكل واضح في **دول المدن city states** التي كانت في الحقيقة تتكون من مدينة واحدة، وتظهر هذه المدن في الوطن العربي في الدول النفطية الجديدة.

وهناك من يعتقد انه من الصعب التنبؤ بالظروف التي يمكن أن تتضاءل فيها أهمية المدينة الأولية كما أن حجمها في الحقيقة هو انعكاس لحجم الدولة، وعدد سكانها فليس ضروريا أن يكون فقط مدينة أولية للدولة، وإنما يمكن ان تكون مدينة أولية للإقليم التابع داخل الدولة.

وقد حاول **براين بري** دراسة هذه الظاهرة في 38 دولة من دول العالم، فالذي يبدو من استنتاجات **نظرية كريستالير** ان هناك قواعد وقوانين تحكم توزيعات المدن وأحجامها وإعدادها.والحقيقة ان نظام **كريستالير** هو بناء نظري مثالي من الصعب وجوده في الواقع إلا في مناطق محدودة جدا، تتناسب ظروفها مع افتراضات **كريستالير**.

بالإضافة إلى هذه القواعد والنظريات فقد ظهرت نماذج مختلفة لدراسة عملية التحضر وظاهرة النمو الحضري، ويمكن تصنيف هذه النماذج في المجموعات التالية:

1- النماذج الديمغرافية التي ترتكز على أثر التزايد السكاني والتغيرات الديمغرافية على حركة وانتقال السكان من المناطق الريفية إلى الحضرية.

2- النماذج الإقتصادية التي ارتبطت بنظريات الموقع التقليدية كنظرية "فيبر" في دراسة مواقع المدن في المناطق الصناعية (عياش، 1980، صفحة 130).

3- نماذج التغير الإجتماعي التي تنظر إلى المدن كمركز لإحداث عمليات التحول الاجتماعي عن طريق خلق ذلك لأنها تعتمد على إفتراضات صعبة من العسير إيجادها في الواقع، لكنه مع ذلك استطاع من خلال مجموعة من البديهيات أن يفسر الكيفية التي تتوزع بها المدن والمراكز على سطح الارض، فالمدن حسب آراءه تتنوع بأشكال سداسية ويرجع ظهور المدينة كمركز لتقديم الخدمات لهذه المنطقة المحيطة بها ورتب"كريستالير" المراكز في سبع مراتب تبتدئ بالعاصمة كأكبر مدينة وتظهر فيها مفاهيم اجتماعية جديدة تتصارع مع المفاهيم التقليدية.

4- نماذج الأنظمة التي تؤكد على أن دراسة ظاهرة التحضر والنمو الحضري ترتبط بشبكة من العلاقات التي تشكل وحدة النظام الحضري، ولهذا تدرس الظاهرة كوحدة مترابطة مع بعضها البعض من ناحية ومع العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها من ناحية أخرى.

5- نماذج تركيب المدينة التي تنظر إلى المدينة كمجموعة متباينة من استخدامات الأرض والتي تشكل الأنماط المميزة لها وتعتبر نماذج **بيرجس، هومر هوايت هاريس وأولمن** أكثرها شهرة، رغم التقليدية التي ميزت المفاهيم الرئيسية المتعلقة بها (عياش، 1980، الصفحات 128-133).

ثانيا- المداخل النظرية لتحليل النمو الحضري

1- التطور التاريخي للنمو الحضري (السيد، علم الاجتماع الحضري -مدخل نظري، 2003، الصفحات 113-115).(**الشكل رقم 02**).

يتمثل التطور التاريخي للنمو الحضري في نشأة المدن وتطورها عبر المراحل التاريخية المتتابعة ويمكن تلخيص هذه المراحل في أربعة مراحل تاريخية أساسية لتحليل النمو الحضري:

* **المرحلة الأولى: مرحلة الفولك**: وهي مرحلة ما قبل التحضير، امتدت منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض حتى سنة 55000ق،م تقريبا ذلك التاريخ الذي عرفت فيه البشرية أول أشكال الإستقرار الحضري، في هذه المرحلة اجتمع سكان العالم في مجتمعات –فولك– وهي عبارة عن جماعات صغيرة ذات اكتفاء ذاتي، تعتمد على الصيد والقنص والجمع والإلتقاط وكانت لا تعرف حياة الإستقرار الدائم.

وعرف مجتمع الفولك بعض مظاهر النظام التي ارتكزت على أساس العادات والتقاليد، مثلت فيها التجمعات(العشائر أو القبائل) الوحدة الإجتماعية المسيطرة، ومن ثم نظمت العلاقات الإجتماعية على أساس القرابة وحدها، والزعامة والضبط الإجتماعي على أساس العادات والتقاليد، وفي ظل هذه الظروف وغيرها لم يعرف مجتمع الفولك أهدافا اجتماعية ذات المدى البعيد.

* **المرحلة الثانية: مرحلة التحضر المبكر**: تمثل هذه المرحلة أول–ثورة حضرية– شهد التاريخ البشري فيها تغير وجه الحياة الإنسانية من مرحلة جمع والتقاط الغذاء إلى عملية إنتاجه، وفيها عرفت حياة الاستقرار والتوطن الدائم في مكان معين، تبدأ هذه المرحلة من سنة 8000 ق.م تقريبا وبدأت بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وعموما فقد سجلت هذه المرحلة الأولية للنمو الحضري عددا من التغيرات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، التي مثلت في نظر بعض الباحثين من أمثال: **جوردون تشايلد**Gorodon childe معايير أو شواهد أساسية للبدايات الأولى للنمو الحضري منها:

- ظهور مستوطنات كبيرة الحجم كثيفة السكان.
- ظهور طبقة من الحرفيين والصناع وغيرهم من الأفراد الذين يتفرغون تماما للأعمال غير الزراعية–تقسيم العمل– فالمستوطنات الحضرية المبكرة كانت موطنا طبيعيا للفئات السكانية التي لا تنتج طعامها بنفسها، تفرغت لأعمال الحرف والنقل والتجارة...
- فرض الجزية والضرائب على المزارعين، متمثلة في حبوب أو منتوجات زراعية.
- إقامة المباني والمنشآت الضخمة والعامة التي ترمز إلى تركيز القوة السياسية والإقتصادية، من خلال تركيز فائض الإنتاج الزراعي.
- ازدهار النشاط التجاري واتساع نطاقه بما يتجاوز الحدود المحلية للمدينة.
- ظهور الجماعات المتحضرة بسبب تطور نسق التدرج الطبقي الإجتماعي الذي لم تعرفه مجتمعات الفولك من قبل.
- تأكيد عامل "مكان الإقامة" أو "الموقع" بدلا من عامل القرابة كأساس للعضوية أو المواطنة. وقد كشفت المدن المبكرة عن نوع من التمسك أقرب إلى التضامن العضوي الذي يستند على التكامل والإعتماد الوظيفي المتبادل بين الأفراد.

وقد تميزت أيضا بعمليات الهجرة الإستيطانية الإستعمارية وبظهور الإمبراطورية اليونانية يدخل النمو الحضري في مرحلة أخرى جديدة تميزت بتطور وسائل النقل، وفي بعض الصناعات، فكان بدوره دافعا لنمو العديد من المستوطنات الحضرية بمعدل الحجم والكثافة السكانية لم يعرف من قبل، فقد تظافرت عدة عوامل

مثل التوسع المكاني والطرق المسيرة والموانىء والسكك المزودة بإمكانيات ،أحداث أدت كلها إلى زيادة التطور التجاري وبالتالي إلى مزيد من النمو الحضري، مثلا في انشاء المدن الجديدة...، وقد ظل اتجاه النمو الحضري يسير بطريقة مستمرة حتى أنه رغم انقسام الإمبراطورية إلا ثلاث حكومات ملكية إلا أن موجة النمو الحضري ظلت مستمرة وبطريقة ملحوظة.

* **المرحلة الثالثة: مرحلة الإحياء الحضري:** تمتد هذه المرحلة من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي حتى حدوث مايعرف بالثورة الصناعية، وقد شهدت هذه الفترة عصر ظلام حضري لكن مع مرور الوقت استطاعت بعض المدن أن تسترد بعض مافقدته من أهمية سياسية واقتصادية ودينية، وامتد إلى أنحاء أوروبا لتقوم دعائمه على ماعرف بالثورة الصناعية التي أرخت لمرحلة جديدة من مراحل النمو الحضري.

وبقدر ازدهار النشاط التجاري وتوسعه في هذه المرحلة بقدر امتداد النمو الحضري في قارة أوروبا، حيث اندمجت الأعداد المتزايدة من السكان في أعمال التجارة والحرف وكان النمو الحضري ذاته مشروطا بتلك الحماية التي يتمتع بها التجار والحرفيون آنذاك، وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد المستوطنات الحضرية أو المدن الصغرى.

* **المرحلة الرابعة: مرحلة التحضر السريع:** مع بداية القرن السادس عشر، بدأت مرحلة جديدة من مراحل النمو الحضري نشطت فيها بعض العوامل التي بلغت من قوة تأثيرها على معدلات النمو الحضري درجة من الوضوح جعلت الكثير من المؤرخين يطلق عليها اسم "التوازن"، أولى هذه التوازنات الثورة الزراعية، حيث اقترن النمو الحضري بالتحول من الأعمال والأنشطة الزراعية إلى العمل الصناعي والتجاري وأنشطة الخدمات التي بدأت في الازدهار في المراكز الحضرية الصناعية، ثم تلتها الثورة التكنولوجية التي كانت بمثابة نقطة الانطلاق البارزة للنمو الحضري في العصر الحديث، وكان لزاما لكي تصبح المدن أكثر من مجرد مراكز دينية وإدارية حدوث ثورة تكنولوجية وأخرى تنظيمية، إذ أن نمو كثير من المدن وتحضر مناطق عديدة في كثير من بلاد العالم كان بسبب الاكتشافات العلمية والاختراعات الميكانيكية التي تتابع ظهورها، ويعتبر النقل من أبرز الإكتشافات العلمية تأثيرا وفاعلية في تحديد مسار النمو الحضري الحديث، هذه الإكتشافات وماصاحبها من تغيرات على منتجات عدة كانت بمثابة القوى الجاذبة التي مكنت من تزايد أعداد المهاجرين إلى المدينة، حيث ارتبط النمو الحضري في هذه المرحلة الحديثة بزيادة كفاءة وسائل النقل، ذلك أن المدن تعتمد على التجارة وتطوير الأسواق العالمية، ومن ثم كان لزيادة كفاءة وسائل النقل لمسافات بعيدة أثرها الواضح في دفع النمو الحضري خطوات أبعد.

اقترن النمو الحضري أيضا، بالتغيرات الجذرية الحاصلة في الأساس الوظيفي للمدينة الحديثة، الأمر الذي انعكس بوضوح على بنائها الإيكولوجي، وقد احتل التصنيع مركز الصدارة بين النمو الحضري والتغير الإيكولوجي من ناحية أخرى.

أما أخر مداخل النمو الحضري فقد تميزت بظاهرة التخلخل السكاني Déconcentration للمدينة كاتجاه مضاد لظاهرة التركيز السكاني، التي تميزت بها المراحل المبكرة للنمو الحضري الحديث.

وبالتالي لم تعد المدينة مركزا للجذب السكاني بل بالعكس وظهرت مناطق المحيط بالمدن الكبرى من ضواحي Sulrubs وأطراف حضرية Urbun Fring ومدن تابعةSatelites.

وقد ساعد تقدم وسائل النقل البري ممثلا في استخدام السيارات الخاصة والعامة الترام الكهربائي والأنفاق، وتمهيد الطرق.... على التقليل من أثر عامل المسافة المكانية في تحديد حجم المدينة، وساعدت على إنتشار الأنماط الحضرية لاستخدام الأرض في ما وراء الحدود التقليدية والرسمية للمدن والمراكز الحضرية الكبرى، مما أوجد نوعا من الإتصال الوثيقي بين المدينة ومناطق المحيط وبهذا يكون ما يبدو للوهلة الاولى على أنه تخلخل سكاني، قد يظهر في حقيقة الأمر أنه إعادة توزيع سكان الحضر داخل الإقليم المتروبوليتي.

الشكل(02):مخطط يبين التطور التاريخي للنمو الحضري.

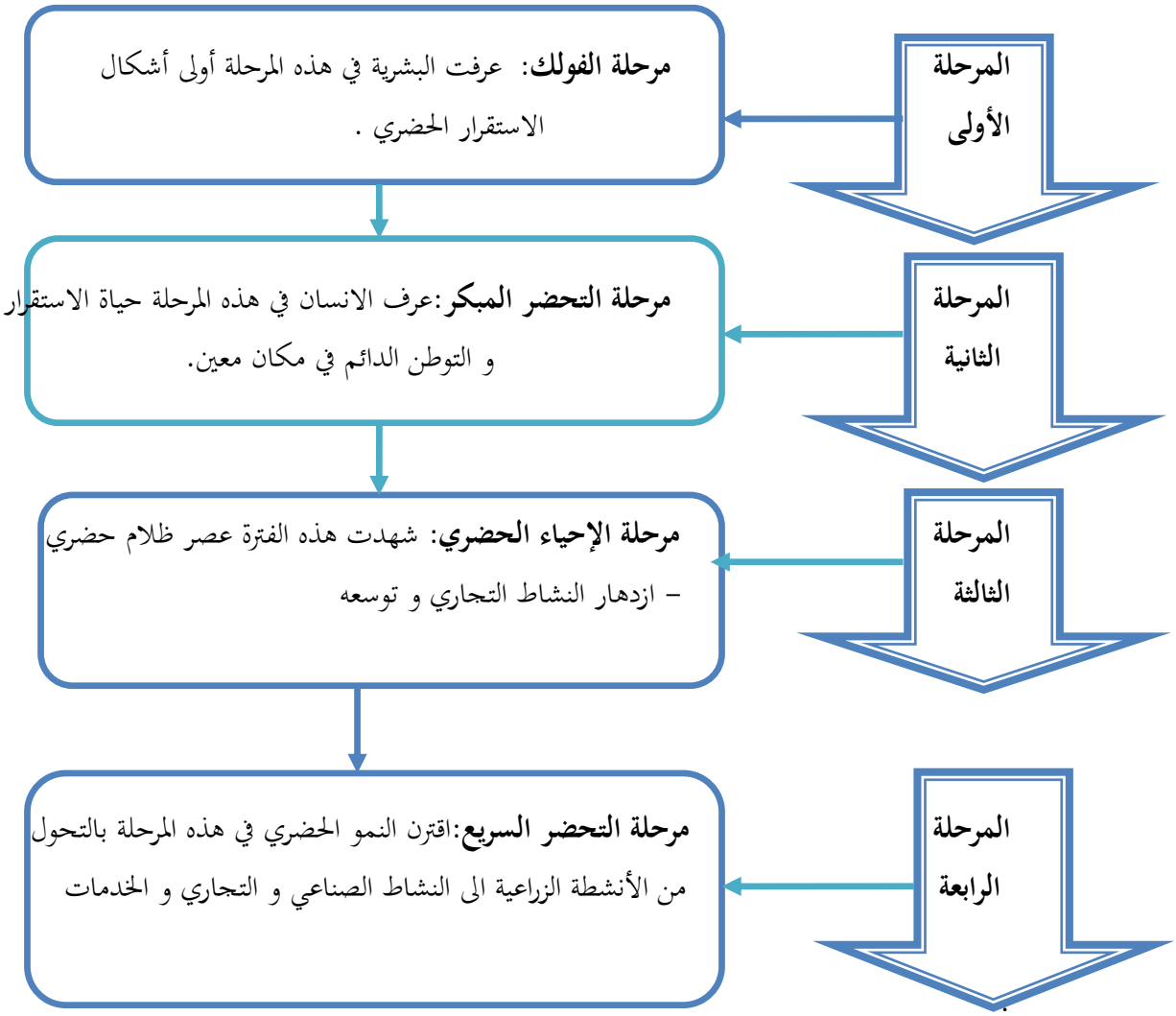

المصدر:إعداد الباحثة،2021

2– نظريات النمو الحضري: يشهد الإنسان اليوم ظاهرة التحضر ونمو المدن بشكل لم يسبق له مثيل، وهذا ما يستوجب التخطيط للتحضر بشكل علمي واقعي خاصة وأن المدن بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر تنمو نموا

كبيرا ويعيش فيها ملايين البشر،الأمر الذي يستدعي ظهور وتطوير نظريات ذات طبيعة تخطيطية أي نظريات وقوانين لا تحاول دراسة ظاهرة التحضر وتفسيرها بقدر ما تحاول التدخل في هذه الظاهرة وفهمها وظبطها بما يخدم رفاهية الإنسان ويجعل معيشته سهلة ميسرة في هذه المدن، ومن هذه النظريات:

* **نظرية الدوائر المتراكزة برجس W.Burgess .O(الشكل رقم 03)**: تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي تناولت بحث التخطيط الإجتماعي في المدن أو إيكولوجيا المراكز الحضرية كما أنها تعتبر واحدة من النظريات التي تبحث عن مناطق التركز (محمد السيد غلاب وآخرون، 1972، صفحة 171). وقد قدم **برجس** اسهاما متميزا يكشف عن تأثر بالغ بالإيكولوجيين الأوائل، وعرض إسهامه هذا في كتابه-نمو المدينة- مدخل لمشروع بحث الذي ضمته دراسته المعروفة عن أنماط النمو وتركيب الوظائف في مدينة شيكاغو Chicago، فقد كان مهتما بتطوير النظرية الإيكولوجية ولكي يقيمها حاول وضع نموذج ووصف بياني للطريقة التي تنمو بها المدينة وتنظيمها المساحي مستخدما في ذلك خريطة إيكولوجية لمدينة شيكاغو كأساس لبحثه.

ولكي يحقق أهدافه عالج نمو المدينة في ضوء إمتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان (السيد، علم الاجتماع الحضري -مدخل نظري، 2003، صفحة 403).

ولقد انطلق في ذلك من فكرة أساسية هي أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول، تبلغ أقصاها في قلب المدينة التجارية ثم تنخفض تدريجيا بالبعد عن المنطقة المركزية (عوض، 1986، صفحة 40)، ثم أكد **برجس** بعد ذلك فكرة أساسية أخرى هي أن أسعار الأراضي وسهولة الوصول إليها تبلغ أقصاها في قلب مدينة أخرى مؤداها إن المدينة تتخذ في نموها خمس حلقات، أو نطاقات متناقصة ومتحدة المراكز (حافظ، 1987، صفحة 29)، هذه الحلقات هي:

أ- منطقة الاعمال المركزية: تقع هذه المنطقة في مركز التوزيع الإيكولوجي للمدينة وتشكل النواة الحيوية إقتصاديا واجتماعيا، وثقافيا فهي ملتقى طرق المواصلات وأكثر أجزاء المدينة التي تسهل الوصول إليها، كما تدور فيها أكثر نشاطات المدينة كثافة، وتكثر فيها المسارح ودور السينما، والمتاجر المتخصصة والفنادق الكبرى والإدارات والمكاتب التجارية والبنوك، وقد أدت أفضلية الموقع في منطقة الأعمال المركزية وسهولة الوصول إليها إلى زيادة الطلب على الأرض وارتفاع أسعارها، وهذا السبب الذي دفع **برجس** إلى القول أن الأعمال التي تحقق ربحا مرتفعا نسبيا وتستخدم الأرض بكثافة هي التي تمكنها أن توجد في المنطقة الأولى.

ب- المنطقة الإنتقالية أو منطقة التحول: يؤدي التوسع والنمو العمراني الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية إلى تعرض المنطقة الإنتقالية للتغير المستمر، وتتميز بالكثافة السكانية والإنخفاض الملحوظ في الدخل الفردي، وانتشار الأمراض الإجتماعية كظهور التفكك الإجتماعي، كما يسودها أحوال سكنية متدهورة، حيث تكثر الأكواخ والمنازل القديمة، وتنتشر مخازن السلع والبضائع والمصانع، والغرف المفروشة للإيجار...

أما ساكني هذه المنطقة فهم على الخصوص الأقليات العنصرية والإثنية، المهاجرون الجدد، الافراد دون مأوى والهامشيين، وبسبب أن السكن والمهن التي توجد في المنطقة الإنتقالية مرفوضة إجتماعيا فإنها توصف عادة بالإنحلال والفساد الخلقي والفيزيقي، وحسب نظرية **برجس**فإن المنطقة الأولى تمتد فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو والإحتلال على حساب المنطقة الثانية التي تتوسع وتغزو هي الأخرى المنطقة الموالية.

ج- منطقة سكن العمال: يقطن هذه المنطقة العمال ذوي الياقات الزرقاء وأصحاب المهن الكتابية وأطفال المهاجرين، لهم تطلعات لتحسين مستوى معيشة أطفالهم ودفعهم لصعود السلم الإجتماعي.

د- منطقة سكنية أفضل: تتضمن هذه النمطقة مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية والشقق الجميلة والعمارات وبعض فنادق الإقامة ويسكن هذه المنطقة ذوي الياقات البيضاء وأصحاب المهن وصغار المنظمين.

هـ- منطقة السفر اليومي أو الضواحي: تقع منطقة السفر اليومي خارج حدود المدينة وتمثل منطقة سكنية لذوي الدخول المرتفع، كما يمكن أن تكون مقرا لبعض الأحياء المتخصصة، تتكون من الطبقات العليا والعليا وسطى كما أن معظم سكانها من الذين يقومون برحلة العمل اليومية (الحسيني، 1981، الصفحات 131-134).

مما سبق نجد أن محاولة-**برجس**-أوضحت:

- المدينة تنمو وتتوسع في شكل حلقات ودوائر، وتمثل هذه الحلقات مناطق متتابعة من الإمتداد الحضري.
- أن برجس يتخذ من فكرة النمو والتوسع ليدرس عمليتي الغزو والإحتلال، أي أن توسع الاعمال المركزية يؤدي إلى غزوها للمنطقة الثانية، وتوسع هذه الأخيرة يؤدي إلى غزو الثالثة.
- كلما إزدادت المسافة عن مركز المدينة، كان هناك ميل نحو زيادة أحجام القطع الأرضية، وانخفاض في كثافة التملك.

نقد نظرية الدوائر المتركزة: لقد حاول **برجس**من خلال نظريته صياغة نموذج مثالي لدراسة نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان على على غرار النموذج المثالي الذي صاغه **ماكس فيبر** لدراسة التنظيمات البيروقراطية.

وأول ما يمكن تسجيله أن **برجس** لم يكن يتوقع عند صياغته لنموذجه المثالي أن نمط الدوائر المتركزة يوجد في كل مدينة، فقد توقع وجود اختلافات وتشويهات عن هذا النمط وأرجعها لعوامل : المعوقات الطبيعية والبشرية، الإستخدام السابق للأرض، التدخل السياسي في شكل تخطيط ووسائل النقل المتوفرة.

ورغم الفوائد التي حققها-برجس- إلا أنه لا يزال يثير تساؤلات عديدة لم يقدم لها إجابات مرضية، كما أنه لا يخلو من ثغرات ونقاط ضعف يمكن تلخيصها كمايلي:

- التنوع في استخدام الأرض في نطاق كل منطقة ومدينة.
- التحديد التعسفي لحدود المناطق.
- عدم التحقيق الإمبريقي لنموذج برجس.
- محدودية تعميمه.
- اختبار برجس للمتغيرات الإيكولوجية (أحمد خروف وآخرون، 1999، الصفحات 24-26).

هذه الإنتقادات قدمها أصحاب الإيكولوجية الحضرية وأغلبها يرتبط بمحدودية نموذج-**برجس المثالي**- وانطوائه على ثغرات ونقائص، ويضيف بعض المهتمين بنظرية برجس انتقادات أخرى استنادا إلى دراسات إمبريقية، نجملها على النحو التالي:

- ليس ضروريا أن تكون المنطقة المركزية ذات شكل دائري.

- الإسكان المختلف قد يوجد في كثير من أجزاء المدينة.
- موضع الصناعة الثقيلة الذي اعتبره **برجس** عامل تشويه قد لا يكون كذلك في بعض المدن.
- لا توجد الصناعة في المناطق الإنتقالية فقط.
- في كثير من المدن ثمة ارتباط بين موقع الصناعة ومساكن العمال ذوي الدخل المحدود، هذه الانتقادات تؤكد عدم مطابقة هذا النموذج للواقع، انطبق مرحليا على بعض المدن الأمريكية التي نمت بسرعة كبيرة نتيجة الهجرة.

* **نظرية القطاع: هومر هويت Humer Hoyt**: ظهرت هذه النظرية في نهاية الثلاثينات 1939 كرد فعل على الإنتقادات التي تعرضت لها نظرية برجس، ولقدتحقق ذلك حينما قدم هومر هويت إطارا تصوريا يحاول فيه تحديد النمط الإيكولوجي للمدينة في ضوء فكرة القطاع، حيث أوضح أن تحديد سكنى القطاعات او سكنى الطبقات الإجتماعية يعتمد على القيم الايجارية، ولكي يتضح الأمر درس بصفة خاصة متغيرة الدخل واتضح له أن ما يحدد انتشار المناطق السكنية هو دخل الافراد، وما يحطم التركيب الداخلي للمدن هو الطرق التي تخرج من قلب المدينة إلى الأطراف.

واستنادا إلى الفهم الخاص الذي قدمه هويت لنمو المدينة، أكد أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد من انماط استخدام الأرض ونظر إلى المدينة كدائرة وإلى المناطق المختلفة كقطاعات، كما أوضح أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعة على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة.

نقد النظرية: من الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية:

– محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها، بسبب انطلاقها من نمط ايكولوجي محدد يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة.

– تغفل البعد التاريخي الذي يؤثر بشكل عميق في البناء الإيكولوجي ولقد أكد **فرانسيس هاوزر F.Hauser** أهمية هذا البعد في الدراسات الحضرية، ونتيجة لذلك فإن نظرية القطاع ينحصر تطبيقها على بعض المدن الأوروبية، الأمر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية مدن العالم.

* **نظرية النويات المتعددة**: ظهرت هذه النظرية في منتصف الاربعينيات من طرف **هاريس وألمان** تحاول التوصل إلى تفسير النمط الإيكولوجي وتستند هذه النظرية إلى فكرة أساسية تؤكد أن النمو في المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نويات متعددة، وأن هناك أربعة عوامل تؤثر على توزيع الأنشطة –قيام النويات– في المدينة.

أ– تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة، توجد في أجزاء محددة من المدينة.

ب– تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد.

ج– تميل بعض الأنشطة إلى ان تكون متعارضة.

د– لا تستطيع بعض الانشطة الحصول على المواقع الممتازة الشيء الذي يدفعها للبحث عن مواقع أقل مرغوبية وذات إيجار منخفض.

لقد شكلت هذه النظريات نسقا فكريا يعكس اتجاها متميزا حول الاهتمام بدراسة النمط الايكولوجي للمدينة، ومع ذلك فهناك فروق بين النظريات الثلاث، ترجع إلى المنظور الذي تبناه كل منهما ونظر من خلاله إلى هذا النمط.

ورغم تعدد الرؤى والتصورات لتفسير البناءات الايكولوجية الحضرية إلا أن النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية تعرضت في مجملها لحركة نقد قاسية شملت النقاط التالية:

1- الإفتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية.

2- دور المنافسة كظاهرة شبه إجتماعية.

3- الحدود الفاصلة بين الظواهر الإجتماعية وشبه الاجتماعية.

4- الطبيعة المكانية للنشاط البشري.

شكل رقم 03:يوضح تمثيل هاريس و ألمان للنظريات الايكولوجية الكلاسيكية الثلاثة.

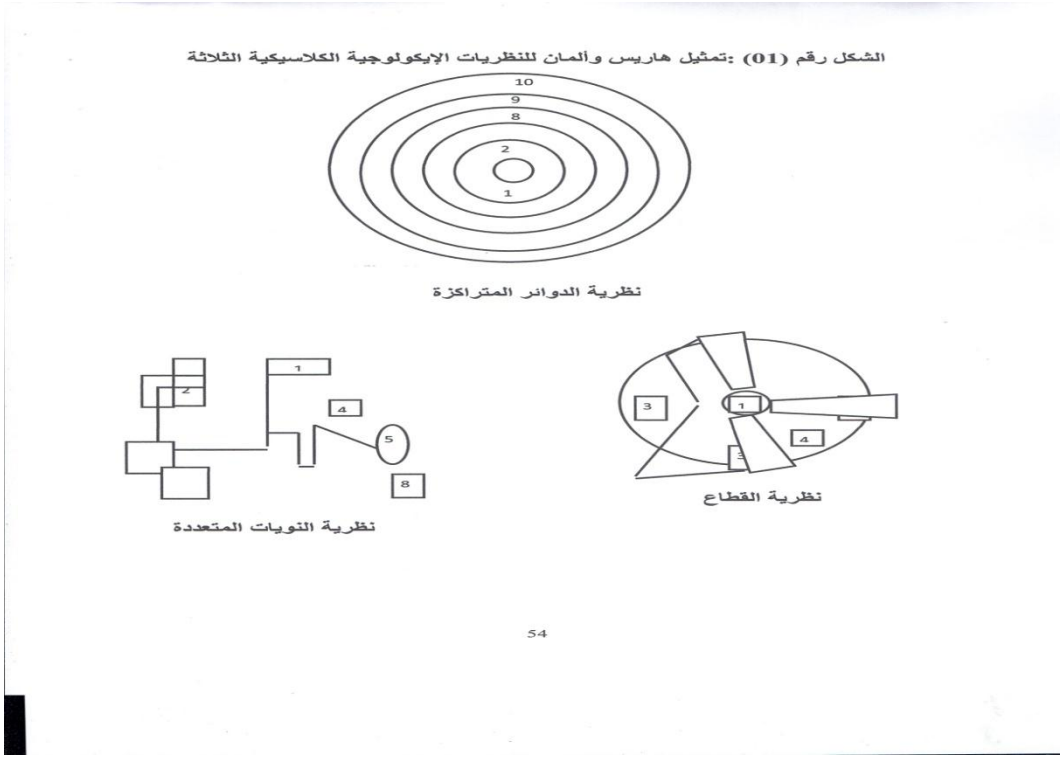

المصدر:اسماعيل قيرة،2004

* **النظرية الإيكولوجية المحدثة:** تمثل نموذجا جديدا للنظرية الايكولوجية المبكرة التي صاغها: **بارك، برجس، هويت، ماكيتري، ألمان، هاريس** تستند إلى فكرة أساسية، هي أن النظرية الايكولوجية كأي نظرية سوسيولوجية اخرى يجب أن تغطي كل سلسلة الظواهر الإجتماعية، ولقد ظهرت الأعمال التي تندرج تحت هذه النظرية في مجموعتين وللتوضيح يتم التطرق للموقف حسب المفكرين:

يحصر **كوين Qiun**: موضوع الايكولوجية في المشكلات المرتبطة بتقسيم العمل وتأثيره على التوزيع المساحي والجغرافي، ويرى أن المشكلات المختلفة التي يخبرها المجتمع لا يمكن إخضاعها كلها للتحليل الايكولوجي الأمر الذي يدعو إلى الإهتمام أكثر بالعلاقات التبادلية بين الجماعات والبيئة، ومعظم أعماله قد اهتمت بتطبيق

مبادئ البيئة ومفاهيم المجتمع المحلي الحضري ومنطقة المركز الحضري أو المدينة العاصمة (الجولاني، 1984، صفحة 76).

أموس هاولي A-Hawley يقدم نظرية جديدة اعتبرت بمثابة الجسر الموصل بين النظرية الايكولوجية المبكرة والنظرية الايكولوجية في صورتها الراهنة (الحسيني، 1981، صفحة 410).

يمكن تلخيص الأسس السابقة التي تقوم عليها هذه النظرية في النقاط التالية:

- ✓ يدور موضوع الايكولوجية حول الطريقة التي يحافظ بها الأفراد على أنفسهم في بيئة دائمة التغير.
- ✓ يشكل المجتمع المحلي وحدة التحليل.
- ✓ دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات.
- ✓ البعد المكاني.
- ✓ البعد الزماني: يضيف تأكيد-هاولي-على التفاعل اليومي بعدا جديدا لدراسة المجتمع المحلي، هو البعد الزماني.
- ✓ تكامل الجوانب السيكولوجية والأخلاقية.
- ✓ ارتباط الأنشطة المعيشية بنسق القيمة السائد.
- ✓ عدم الفصل بين الظواهر الحيوية-شبه الإجتماعية والثقافية- والإجتماعية.
- ✓ اعتبار التكيف الثقافي أحد الموضوعات المشروعة في التحليل الإيكولوجي.

ثالثا- مظاهر النمو الحضري وعوامله

1- مظاهر النمو الحضري: يمكن أن نميز نوعين أو مظهرين أساسيين للنمو الحضري استوعبا في تصورنا الغالبية العظمى من جوانب الحضرية هما: المظهر الديمغرافي والإيكولوجي ويمكن إضافة مظهر ثالث وهو المظهر التنظيمي.

أ- المظهر الديمغرافي: تميزت مدن العصر القديم بأنها كانت أصغر إذا قيست بالمعدلات الحديثة كما كانت مع صغر حجمها قليلة العدد بقدر ملحوظ ، إن حجم المدن المبكرة كان يتحدد في ضوء عدد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كالخوف مثلا من الثورة وضمانا للسيطرة كانت هي التفسير الأكثر معقولية وواقعية لتحديد حجم المدن المبكرة، حتى أنه سواء في التاريخ القديم أو الحديث لم تكن أكبر المراكز الحضرية تمل سوى من 1-2% من السكان وهذا يعني أنه وقت ذاك كان يقوم ما بين 50-90 مزارعا بإعاشة ساكن واحد فقط من سكان الحضر.

ومع بداية القرن التاسع عشر. بدت المظاهر الديمغرافية للنمو الحضري واضحة وبارزة فلقد انطلقت أوروبا الغربية من نقطة الصفر، ومع ذلك لم تصل مدنها فقط إلى ما كانت عليه مدن العصر الروماني أو العصر الوسيط، بل سرعان ما سارت قدما إلى الأمام بخطوات واسعة ومضطردة، ففي هذا الوقت بالذات، انطلق النمو الحضري على أساس ماتم انجازه من مناطق وأسواق جديدة، وارتفاع معدلات التقدم في وسائل الإنتاج الزراعي وسبل النقل، و القدرة على فتح مناطق وأسواق جديدة وارتفاع معدلات النشاط الإنتاجي في المجال الصناعي، وكانت الثورة الصناعية وما اقترن بها من تحولات وتغييرات جذرية تمثل ثورة حضارية حديثة في القرن التاسع عشر لا بمعنى نشأة بعض المدن هنا وهناك، بل بمعنى تحول الأعداد الكبيرة من سكان البلاد للإقامة والعيش في المدن

والمراكز الحضـــرية الكبرى، ومن هذا المنطلق يميل بعض الباحثين أمثال: **كنجزلي ديفيز** إلى اختيار الفترة من 1500 إلى 1950 كما لو كانت تمثل اتجاها متميزا للنمو الحضري في العصر الحديث.

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة من مراحل النمو الحضـري، والتي امتدت عبر قرن ونصـف تقريبا، اتسـاع نطاق التجارة الدولية إلى الحد الذي مكن سكان المدن والمراكز الحضرية الكبرى من الحصول على كل مستلزمات العيش من رقعة مكانية أكثر اتساعا ،فلقد أصبح العالم كله بمثابة مناطق الظهر للمدن المعاصرة غير أن استمرار المد والنمو الحضري في كثير من بلاد العالم اليوم، لايعني بحال من الأحوال سيره في نفس الإتجاهات، وتحت نفس الظروف والوتيرة، إذ أن مدينة المليون نسمة لا تتطابق مع مدينة القرن التاسع عشر وإن بلغت نفس الحجم، إن تزايد مدن القرن العشـرين عددا وحجما (بلغ في بعض البلدان : 5-15 مليون نسـمة) يعني في الواقع أكثر من مجرد اختلافات كمية عددية، إنه باختصـار مؤشـر واضـح على أن ثمة تغيرات كيفية حدثت ولا تزال تتوالى يوما بعد يوم، ولعل من أحدث اتجاهات النمو الحضـري اليوم ميل المدن الكبرى للتوسـع والامتداد خارج حدودها الإدارية المحددة، حقا لقد بدأت بوادر هذا الإتجاه المترو بوليتي في الظهور في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، إلا أنه أصبح أكثر وضوحا وتزايدا في الأيام الأخيرة، وقد كان من نتيجة هذا الإتجاه أن ترى أنه على الرغم من الزيادة المضـطردة في أعداد السـكان الذين يقيمون في مدن المليون نسـمة أو ماعرف بالمنطقة الميتروبوليتية،إلا أن **المدن المركزية Central citiez** شـهدت تناقصـا ملحوظافي معدل زيادة سـكانها، بالمقارنة بغيرها من المناطق الخارجية التي تشـترك معها في بناء المنطقة الميتروبوليتية والحقيقة أن هناك عددا لايسـتهان به من الدراسـات التي عنيت بتحليل هذا الإتجاه الحديث للنمو الحضـري ويمكن أن نسـتشـهد بنتائج إحدى هذه الدراسـات وهي الدراسـة التي قام بها **وارن تومسـون W. Thompson** على أربعة وأربعين (44) منطقة ميتروبوليتية في و. م. أ حيث حاول أن يقارن بين معدلات النمو السـكاني بين أجزائها المختلفة في العقود الأربعة الأولى من القرن العشـرين، فقد خلص من محاولته هذه إلى الكشـف عن تزايد سـكان المناطق الخارجية للمدن المركزية منذ سـنة 1900 وحتى سـنة 1940 وأنه في هذه الفترة الأخيرة تزايد سـكان المناطق الخارجية للمدن المركزية بما يعادل(3 امثال) معدل الزيادة في المدن المركزية (13%-4.2%) كما اشـار إلى أنه داخل المنطقة المتروبولية سـجلت المناطق الريفية معدلات للنمو السكاني تفوق بكثير معدلات الزيادة السكانية في المناطق الحضرية، وخلص إلى نتيجة: أن أحدث اتجاهات النمو الحضـري تشـير إلى ان معدلات النمو السـكاني تتزايد باضـطراد مع تزايد البعد عن المدن المركزية (السيد، علم الاجتماع الحضري، 2000، الصفحات 132-135).

ب- المظهر الإيكولوجي: من أهم سمات التحضـر المبكر، تأسـيس المدن لأغراض الدفاع والعبادة والتجارة، تلك النشـاطات التي ميزت ولفترات طويلة مدن مصـر القديمة، الهند واليونان، إلى جانب ما كان يناط بها، كمراكز سياسية، من مهام إدارية وعسكرية ومن ثم كانت المدن موطنا طبيعيا للصفوة الحاكمة التي استحوذت على القوة العسكرية والسلطة الدينية الإقتصادية (السيد، علم الاجتماع الحضري، 2000، صفحة 139).

ولقد كان من الطبيعي ان تنعكس خصـائص الأسـاس الوظيفي لمدن العصـر القديم على طابع بنائها الإيكولوجي، وعلى نوعية التنميط المكاني للسـكان والنشـاطات المختلفة فمن حيث الموقع، لعبت العوامل الإقتصادية والقوى الإجتماعية والسياسية دورا ملحوظا في تحديد مواقع المدن المبكرة، حيث أنه من الممكن نشأة

الكثير من مدن العصر القديم وتطورها على طول خطوط التجارة البرية، والبحرية كاسطنبول وسمرقند وغيرها ممن أفاد موقعها كثيرا في ازدهارها كمراكز تجارية كبرى، وحيث كان موقع العاصمة في مصر الفرعونية يتحدد وفقا لاختيار الفرعون الجديد لتهجر بالتالي عاصمة سابقة وقع عليها اختيار فرعون آخر سابق، ومن حيث التنميط الإيكولوجي، تميزت مدن العصر القديم بخاصية الاستقلال أو العزل الفيزيقي، فقد كانت المدن المحاطة بالأسوار العالية هي النمط الإيكولوجي الشائع في هذه المرحلة المبكرة من النمو الحضري، وكانت هذه الأسوار تقوم بوظيفة دفاعية تتلاءم وطبيعة المرحلة التي بلغتها تكنولوجيا التبليغ في ذلك الوقت، كما كانت تقوم بوظيفة تنظيم النشاط التجاري من المدينة وإليها، وبالداخل وجدت الحوائط والمتاريس التي تفصل أحياء المدينة بعضها البعض والتي كانت تجسيدا واضحا لعمليات العزل الإيكولوجي والثقافي والشعوبي والمهني، والقرابي للسكان.

أما بالنسبة للتوزيع المكاني للسكان والأنشطة داخل المدينة، فقد تأثر بخصائص التنظيم الإقتصادي والإجتماعي السائد، فقد انقسمت المدينة إيكولوجيا إلى أحياء منعزلة على أسس مختلفة (السلالة، المهنة،....) وهذا كان نتيجة طبيعية للوضع المتخلف لتكنولوجيا النقل آنذاك.

كما ارتبطت بساطة وسائل النقل، وميل السكان للإقامة بالقرب من مواقع أعمالهم، خاصية أخرى تميزت بها مدن العصر القديم تمثلت في زيادة التزاحم السكاني والإلتصاق الشديد للمباني مما أدى إلى ضيق الشوارع وتعرجها.

من جهة أخرى فقد خلت مدينة العصر القديم من تمايز استخدام الأرض على نموها المعروف في المدن الحديثة إذ كان من الشائع أن تستخدم نفس الوحدة المكانية أو المبنى لأكثر من غرض واحد وكذا بالنسبة لمدن العصر الوسيط وهذا راجع إلى أن اتجاهات النمو الحضري في هذه الفترة كانت عبارة عن حركة إحياء وتجديد للحياة الحضرية التي اندثرت بسقوط الإمبراطورية الرومانية لذلك لم تكشف هذه الوسيطة من مراحل النمو الحضري عن جيد فيما عدا اتساع بعض المدن حجما وسيطرة النشاط التجاري على الأساس الوظيفي للمدينة ثم أخيرا نشأة كثير من مدن العواصم على امتداد الحياة الحضريةو ظهور مواقع جديدة ومختلفة من العالم.

وبدخول النمو الحضري مرحلته الحديثة، وبخاصة منذ قيام الثورة الصناعية في أوروبا شهدت المدينة تغيرات إيكولوجية واسعة النطاق، من خلال حملة من العمليات الإيكولوجية أهمها العزل والإمتداد الحضري.

العزل ségrégation: يعني الفصل الفيزيقي بين مختلف أوجه النشاط والجماعات السكانية، كما أشرنا سابقا أن النمو الحضري ارتبط بتغيرات ملحوظة في الأسباب الوظيفية للمدينة الحديثة وتعديلات جوهرية في العناصر السكانية، ومن ثم بات ضروريا أن يصاحب ذلك عدد من التحولات الجذرية في أنماط التوزيع المكاني للسكان والأنشطة وفي الترتيبات المكانية التي تنتظم فيها، فمع زيادة السكان، كان من المتوقع انقسام المدينة إلى مناطق مميزة يغلب عليها كل نمط من انماط استخدام الأرض، كما كان من المتوقع أيضا أن يكون انفصال الموقع السكني عن مواقع الأعمال، والأنشطة الحضرية المتنوعة مظهرا من المظاهر البارزة للتغير الإيكولوجي المصاحب والإنفصال المكاني واضحا جنبا إلى جنب مع تنوع النشاطات الإقتصادية في المدينة الحديثة، إلى جانب ذلك التمايز بين المناطق والأحياء السكنية التي اختلفت فيما بينها باختلاف المكانة الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

كما يحتل التصنيع مركز الصدارة بين عوامل النمو الحضري من ناحية والتغيير الإيكولوجي للمدينة الحديثة من ناحية أخرى.

غير أنه بمرور الوقت لعبت الزيادة السكانية في المدينة مقترنة بالمنافسة الشديدة على المواقع المركزية للمدن الكبرى بين الأنماط المختلفة لاستخدام الأرض ،ومرتبطة بعدم ملاءمة المناطق السكنية في هذه المواقع لنسبة كبيرة من السكان إلى جانب القصور الواضح في إنشاء المساكن الجديدة في المناطق الداخلية من المدينة، لعبت كل هذه العوامل دورا هاما في امتداد المناطق السكنية إلى خارج المدن، وقد دفعت هذه العملية لخطوات أوسع وأبعد من خلال تقديم وسائل النقل الداخلي وانتشار الكهرباء على نطاق واسع، وعلى هذا الأساس تمثلت أهم النتائج التي كشفت عنها الاتجاهات الحديثة للنمو الحضري:

1- اتساع دفعة الامتداد العمراني الحضري من خلال ظهور المراكز الميتروبولية الكبرى، كنتيجة غير مخططة لتفاعل مجموعة من القوى والعوامل لم تكن ذات تأثير على هذا النحو في المراحل السابقة للنمو الحضري.

2- التخلخل السكاني للمدن المركزية او للمناطق في المدينة مما يكشف عن ميل اتجاهات النمو السكاني إلى الإنخفاظ المستمر داخل حدود المدن الكبرى، إذا ما قورنت بمعدلات الزيادة في باقي أجزاء المنطقة الميتروبولية.

3- اتجاه النمو الحضري إلى تطوير مناطق الضواحي والأطراف المحيطة بالمدن وذلك الإتجاه الذي انعكس بوضوح على زيادة معدلات الانتقال اليومي لسكان الحضر من المدينة وإليها سواء للعمل او التسوق أو التعليم أو الترفيه.

ج- المظهر التنظيمي: كان للتطورات الاقتصادية في بداية نشأة المدينة دورا بارزا في انتقال الإنسان لحياة الاستقرار، والتي تمثلت في بداياتها الأولى في معرفته لفنون استزراع الأرض واستئناس الحيوان وبعض الأشكال البسيطة من المهارات الحرفية، و إن كان لظهور المدينة لأول مرة كميكانيزم اقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة و الزيادة السكانية مكنت من تطوير نسق ما من تقسيم العمل، تزايد من خلاله معدلات الإنتاج والفائض الغذائي، وبالتالي تزايد أعداد الأفراد الذين تفرغوا لمهام أخرى غير إنتاج الغذاء، ومع هذه البدايات الأولى للنمو الحضري عرفت المناطق الحضرية الكثير من العناصر والمتغيرات الإقتصادية الهامة فالملكية والعمل والقوة الإقتصادية والرفاهية إلى جانب بعض الأشكال البسيطة للتنظيم الاقتصادي ممثلا في تطوير جماعات اقتصادية ومهنية متخصصة كجماعات التجار والرقيق وتدخل الدولة لتنظيم الدورات الزراعية والنشاط التجاري وتحديد أبعاد الملكية الخاصة وما شابه ذلك (السيد، علم الاجتماع الحضري، 2000، صفحة 145).

وقد صاحب النمو الحضري المبكر عدد من التغيرات التنظيمية على الأقل في المجال الإقتصادي، ويدخل بذلك النمو الحضري مرحلة أخرى جديدة مع بداية الثورة التكنولوجية، وبخاصة في مجال الصناعة والنقل فقد أسرع التقسيم المتزايد للعمل بالتقدم التكنولوجي وساعدت هذه الخبرة على إنشاء المشروعات الصناعية وتطوير نسق المصنع الذي أوجد بدوره سلسلة متصلة الحلقات من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، فقد ساعدت عمليات توسيع الأسواق ونشأة الحكومة المركزية على تطوير ما يعرف "بالإنتاج على النطاق الواسع" وتقديم المدينة الصناعية شاهدا على مدى تعقد التنظيم الإقتصادي في العصر الحديث... وهكذا شهد النمو الحضري عبر مراحله المتتابعة عددا من التغيرات الهامة التي لحقت تنظيم الطرق أو الوسائل التي يكسب الإنسان

من خلالها سبل عيشه، وقد سارت هذه التغيرات بالمجتمع إلى أعلى درجات التعقيد في تنظيمه الاقتصادي والاجتماعي.

وقد سارت هذه التطورات التنظيمية جنبا إلى جنب مع التطور التكنولوجي والتحول الديمغرافي التي تراكمت تأثيراته يوما بعد يوم، خصوصا بعد أن فشلت المقومات التقليدية للتنظيم الاجتماعي في مراحل ما قبل التحضر في مواجهة متطلبات الحياة الحضرية الحديثة ولذلك كان تعدد التنظيمات الحضرية وتنوعها وتعقدها ضرورة فاقت في حتميتها كل ضرورات الإختراع والتقدم التكنولوجي، وعلى أية حال فقد تعددت مظاهر التغير التنظيمي المصاحبة للنمو الحضري، وترددت نتائجها في مختلف مقومات الحياة الاجتماعية الحضرية بدءا بجماعة الأسرة وانتهاء بعلاقة المجتمع الحضري بالمؤسسات الحكومية وقد لا يتسع المجال هنا لعرض هذه المظاهر واحدة تلو الأخرى، ولعل من أوضح النتائج التي ترتبت على هذا القول النظامي نحو البيروقراطية، ما أوجده هذا الشكل من التنظيم من تعديلات جوهرية على أنساق المكانة والتدرج الطبقي فلقد أصبح تعاظم المؤثرات الخارجية وتعددها في حياة المجتمع المحلي من القوة والوضوح بحيث أصبح وضع الفرد في أنساق تدرج المكانة أبعدها يكون عن التأثر باعتبارات تتحدد على المستوى المحلي.

كما تجدر الإشارة إلى اهتمام الباحثين من أمثال: **أوسكار لويس وماكس فيبر، وجوسيا سترونج وأميل دوركايم ومارشال كينا رد** بتوضيح الآثار النفسية والإجتماعية للتحضر والنمو الحضري، وقد كشفت الكثير من كتاباتهم وتعليقاتهم في هذا الصدد عن تحيز واضح وصريح "معاد للتحضر" لتأكيدهم على سلبيات الظاهرة التي انعكست على شخصية ساكن الحضر وانساق التفاعل وأنماط السلوك ومعاييره وقد استندت هذه النظرة التشاؤمية للتحضر على جملة من الأفكار منها فكرتي الإغتراب واللامعيارية حيث احتلتا الصدارة في مجموع النتائج النفسية والإجتماعية المصاحبة للنمو الحضري.

2- عوامل النمو الحضري: يستند النمو الحضري المتمثل في التزايد المستمر في نسبة سكان المناطق الحضرية إلى جملة السكان من أربعة عناصر:

1- النمو الطبيعي للسكان.

2- الهجرة من الداخل إلى الخارج.

3- ضم القرى والأرياف إلى المدن.

4- القرارات الإدارية البلدية والتنظيمية التي يتم بواسطتها تصنيف بعض التجمعات السكانية الريفية على أنها حضرية.

وتتباين أهمية كل عنصر من هذه العناصر من تباين مراحل التحضر فعندما تكون مستويات التحضر منخفضة نسبيا خاصة عندما يكون الفرق ضئيلا بين معدلات الخصوبة للسكان في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية يكون عامل الهجرة أحد أسباب اختلاف معدلات النمو بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وفي الحالات التي تكون فيها مستويات التحضر عالية يكون لمعدل الزيادات الطبيعية في حجم السكان الحضر أثر أكثر فعالية في تحديد معدلات زيادة نسبة السكان الحضر إلى إجمالي السكان، إضافة إلى ذلك فعندما تتزايد الفرص الإقتصادية بمعدلات سريعة بالمراكز السكانية الحضرية يكون عامل الهجرة الوافدة أكثر تأثيرا في استمرار

نمو هذه المناطق الحضـــرية، وعموما فإن معدلات النمو الطبيعي للســـكان في المناطق الحضـــرية عادة ما تكون منخفضـــة عنه في المناطق الريفية، أما تأثير الهجرة فيختلف من دولة لأخرى، وداخل الدولة الواحدة من منطقة لأخرى.

ويمثل ضـم القرى والأرياف إلى المدن سـببا آخر في النمو الحضـري للمدن فلا شـك أن التوسـع العمراني لكثير من المدن المتوسطة والصغيرة عادة، ما يؤدي إلى تلاحم هذه المدن مع بعض القرى ومناطق البادية المجاورة، وجدير بالذكر أن نسـبة عدد البدو إلى حماية السـكان تتناقص تدريجيا بسـبب تحويلهم من البداوة إلى سـكنى المدن، إضافة إلى جهود الحكومات لتوطين البدو وتشجيعهم على الإستقرار.

أما بالنسـبة للقرارات البلدية والتنظيمية التي يتم بواسـطتها، تصـنيف بعض التجمعات السـكانية الريفية على أنها حضـرية، ففي الدول العربية عموما يتم ذلك على أسـاس مدى تواجد خدمات معينة مثل: الخدمات الصـــحية والتعليمية أو الزيادة الســـكانية في حجم ســـكان هذه التجمعات القروية والتي يترتب عليها زيادة مخصصات الدولة المالية والتوسع في حجم الجهاز الإداري، وليس على أساس التغير في طبيعة الأنشطة الإقتصادية ،وبالرغم من تصـنيف هذه التجمعات السـكانية على أنها مناطق حضـرية إلا أن الخلفية الثقافية الريفية لأفرادها تبقى واضحة في السلوكيات الإجتماعية لهم، بل وتنتشر حتى بين الريفيين المهاجرون على المدن.

وتمثل الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية أهم العناصر المسببة للنمو الحضري على مستوى الدولة الواحدة (جامعة الكويت، 2003، الصفحات 52-57).

فالهجرة هي زيادة ســـكانية غير طبيعية تســـبب نموا حضـــريا يؤدي إلى زيادة طبيعية، بشـــرية وإقليمية وإيكولوجية مما يضيف إلى المدينة إضافة مستمرة في الخدمات والمرافق (أبرمز، دون تاريخ).

الأمر الذي يتطلب بالضـــرورة مجموعات مختلفة من خدمات التعليم والصـــحة لمواجهة احتياجات خطة التنمية الحضرية، بإدخال كل مايزيد من حيوية التركيب الحضري يشترط أن يترقى أهل الحضر كيفا ويزدادون كما، وأغلب الظن أن "نمو المدن الكبرى" فيما قبل الثورة الصـــناعية إنما كان يرجع إلى عامل الهجرة (إسماعيل، دون تاريخ، صفحة 380).

فكثيرا ما يعتبر المحللون الهجرة من الأرياف إلى المدن عملية سـابقة لأوانها، حيث ينجم عنها ظاهرة النمو الحضـري المبكر، فمصـر، العراق، الأردن، الجزائر وليبيا وغيرها من الدول العربية تعتبر متحضـرة أكثر من اللازم وهذا يعني أن مستوى التطور الحضري الذي استطاعت هذه الدولة تحقيقه لا يفي بمتطلبات استيعاب المهاجرين بصـورة منتجة، وذلك أن القطاعات الاقتصـادية الحضـرية، لم تتسـع بما فيه الكفاية لإيجاد وظائف وفرص عمل للمهاجرين بل إن الذي حدث العكس، فهؤلاء المهاجرون يصبحون بمثابة العبء الثقيل على حياة المدينة، ولأنها تحاول تحاشي ظهور البطالة والمشكلات المعقدة المرتبطة بها، فإنها توجه جهودها لامتصاص جزء من تلك الأيدي المهاجرة في قطاعات لا تضـيف إلا القليل لقاعدتها الإقتصـادية، ولهذا ترى أن نسـبة عالية من القوى العاملة في المدن العربية الرئيسـية، وخاصـة العواصـم تعمل في وظائف خدمات لها مردودية ضـئيلة، ولا تضـيف الإنتاجية الحقيقية لهذه المدن إلا فوائد هامشـية فهذا النمو الحضـري المبكر يكون قد بدأ بعد السـير في وقت لم تهيئ فيه

المدن نفسها لهذا التوسع السريع في أعدادها السكانية، وفي الخدمات التي لابد أن تصاحب مثل هذا النمو السكاني.

وغالبا ما يحدث النمو الحضري المبكر في المدينة عندما تتعرض لتغيرات سريعة وطفرات اقتصادية تفرض عليها إقامة أنشطة جديدة واستحداث المزيد من القطاعات الإنتاجية وهذه بدورها تصبح بمثابة قوى جاذبة تؤثر في العمالة الفائضة في المناطق الريفية المحيطة بها، وتحت تأثير عوامل الجذب في المدينة يضطر المئات من سكان الأرياف لتركها باتجاه المدينة، ولأن المدينةلا تكون لديها الخطط المستقبلية والبرامج الاستيعابية فإنه تبرز فيها مشكلات النمو الحضري (عياش، 1980، الصفحات 149-154).

وفي ضوء هذا يمكن توضيح عوامل النمو الحضري من خلال الدراسة التي قام بها **كوستللو N.castello** حول تحليل النمو الحضري في مجتمعات الشرق الأوسط كمايلي:

بدأ النمو السكاني الحضري في التزايد التدريجي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ضوء ذلك يتم النظر في هذا العنصر لعوامل النمو الحضري الحديث في مدن الشرق الأوسط، حيث كان للتغيرات الحضرية الريفية التي طرأت على مدن دول الشرق الأوسط أثر كبير على الإهتمام بتحليل عوامل التحضر السريع ومظاهر هذا التحضر في منطقة الشرق الأوسط، وقد كان للدراسة التي أجراها **كوستللوN.castello** حول التحضر في الشرق الأوسط في مؤلفه بنفس العنوان عام 1997، بمثابة ترجمة للاهتمام العالمي بتحليل معالم التحضر والنمو الحضري في مجتمعات الشرق الأوسط والتي حصرها في: المركزية السياسية، والنضال الداخلي، والتغير في أنماط التجارة والعلاقات الخارجية، ثم اكتشاف واستغلال النفط، لكنه لم يقتصر في تحليله على تلك العوامل فحسب بل نجده أكد أيضا على عامل الهجرة الداخلية والخارجية والاتصال الثقافي الخارجي والداخلي، بالإضافة إلى زيادة حجم السكان في المناطق الحضرية.

ولتحديد مدى فاعلية هذه العوامل التي حددها **Castello** في عملية النمو الحضري بمدن الشرق الأوسط(الشكل 03)

أ- المركزية السياسية :Political Centralizatuin لقد تأثرت بعض دول الشرق الاوسط مثل سوريا لبنان، العراق بأنماط الإدارة الحكومية في أوروبا، حيث تركزت الوظائف الإدارية والسياسية في العاصمة مما أكسبها وضعا خاصا، ساعد على جذب المهاجرين.

ب- النضال السياسي وتشجيع النمو الحضري: ذهب كوستللو إلى أن هجرة الناس نتيجة للنضال السياسي إلى بعض المناطق الحضرية أثر على زيادة سكان بعض المدن (الجولاني، علم الاجتماع الحضري، 1997، الصفحات 145-147).

ج- التغير في أنماط التجارة والعلاقات الأجنبية

أكد نمو النقل الجوي الدولي على أهمية الوضع الجغرافي للشرق الأوسط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، هذا ما أدى إلى تحسين وضع بعض المدن، إضافة إلى العلاقات الأجنبية والدولية فالتغيرات التي حدثت على مستواها كان لها تأثير على نمو الأنشطة التجارية والإدارية بالمدن.

وأخيرا يأتي عامل البترول الذي أسهم بشكل كبير في نمو الحضر وتنميته بخلق فرص للاستثمار واستيراد التكنولوجيا وبالتالي تدعيم الوضع الاقتصادي للدول المنتجة مما جعلها قادرة على توفير الظروف الملائمة لحياة المدينة.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في النمو الحضري تقدم وسائل التكنولوجيا التي استفادت منها الدول النامية، بحكم إمكانياتها الاقتصادية التي مكنتها من استيراد التكنولوجيا المتقدمة الأمر الذي يساعد على تحسين ظروف المدن ،يضاف كذلك عامل مهم وهو الهجرة الخارجية والداخلية للمدن، فقد كانت المدن العربية بحكم اهتمامها بالتعليم والتصنيع في محيطها وتحسن النشاط التجاري... محطة لهجرة الكفاءات الفنية والفكرية والعلمية من الخارج وسكان المدن الصغرى وسكان الريف.

ومهما يكن من وضوح لهذه العوامل فإن لكل دولة من دول العالم ظروف خاصة لها حيث تعرضها لتأثير مختلف من العوامل المؤثرة على النمو الحضري (الجولاني، علم الاجتماع الحضري، 1997، الصفحات 147-148).

الشكل 03:مخطط يوضح عوامل النمو الحضري حسب كوستللو.

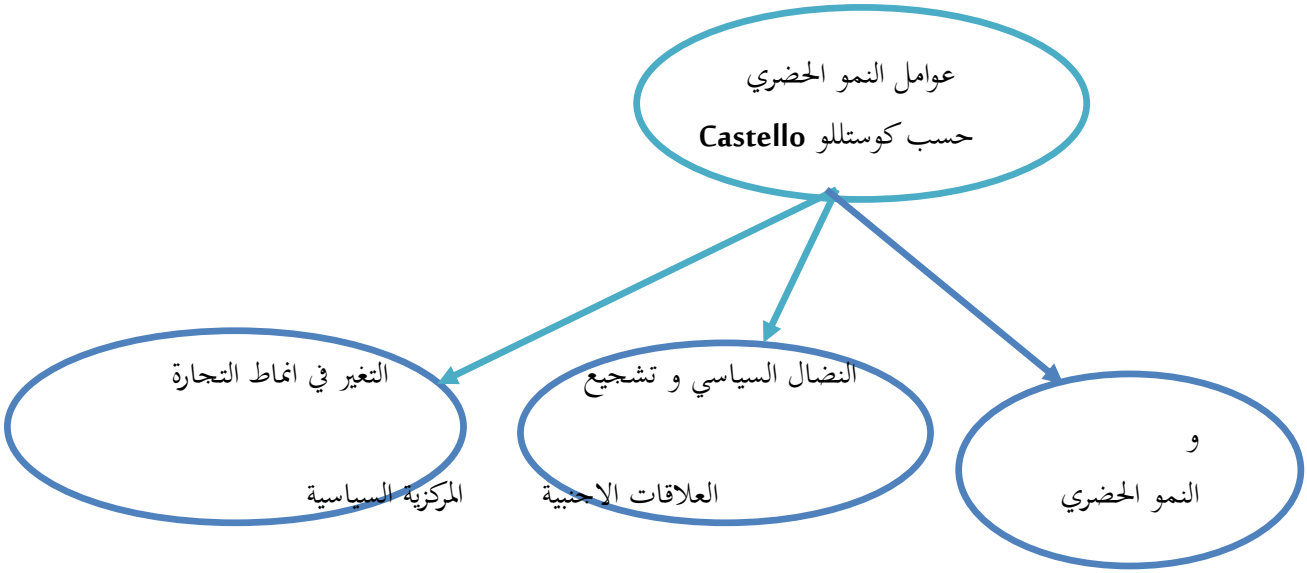

المصدر:الباحثة،2021.

خاتمة

يمكن القول أن مختلف المداخل المكانية و السوسيوثقافية و التنظيمية و حتى الاقتصادية حاولت فهم البناء الحضري و الايكولوجي للمدينة،الأمر الذي أدى الى تنوع و زيادة التأكيد في السنوات الأخيرة على أهمية الجانب التطبيقي و الامبريقي،وهذا لا ينفي أهمية المداخل النظرية و مسعى الباحثين لتطويرها محاولين بذلك فهم الأبنية الحضرية و استيعاب تعقيداتها من أجل ضبطها و التحكم فيها.

لقد أدى تعدد و تبلور الاسهامات النظرية للعديد من الباحثين الى تحقيق فهم أفضل للفروق الريفية الحضرية في ضوء المقابلة بين نموذج أو تصور معين للمجتمع الحضري و نموذج أو تصور مقابل له للمجتمع الريفي باستخدام عدة عوامل في وقت واحد،ثم في ضوئها تشخيص سمات كل مجتمع.

و بالنظر الى التحولات التي أصبحت تعيشها المدينة المعاصرة فان الكثير من الباحثين اصبحوا يركزون أكثر على المجتمع الحضري بشقيه التقليدي و العصري.

قائمة المراجع

أحمد خروف وآخرون. (1999). *الإشكالات النظرية والواقع –مجتمع المدينة أنموذجا*. قسنطينة –الجزائر: منشورات جامعة منتوري، دار البلعث.

السيد الحسيني. (1981). *دراسة في علم الاجتماع الحضري*. القاهرة: دار المعارف.

السيد حنفي عوض. (1986). *علم الاجتماع الحضري*. القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر.

السيد عبد العاطي السيد. (1999). *الإنسان والبيئة*. الإسكندرية –مصر: دار المعرفة الجامعية.

السيد عبد العاطي السيد. (2000). *علم الاجتماع الحضري* (المجلد 2). مصر: دار المنعرفة الجامعية.

السيد عبد العاطي السيد. (2003). *علم الاجتماع الحضري –مدخل نظري* (المجلد 1). الإسكندرية – مصر: دار المعرفة الجامعية.

تشارلز أبرمز. (دون تاريخ). *المدينة ومشاكل الإسكان*. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

جامعة الكويت. (أإفريل، 2003). مجلس النشر العلمي. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*.

عبد الإله أبو عياش. (1980). *أزمة المدينة العربية*. الكويت: وكالة المطبوعات.

عبد الباقي زيدان. (بلا تاريخ). *علم الاجتماع الحضري والمدن العصرية*.

عبد اللطيف بن أشنهو. (بلا تاريخ). *الهجرة الريفية في الجزائر*. الجزائر: المطبعة التجارية.

عبد المنعم أنور. (1970). *الحضارة والتحضر دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري* . القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

عبدالمنعم شوقي. (1966). *مجتمع المدينة والاجتماع الحضري*. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

فادية عمر الجولاني. (1984). *علم الاجتماع الحضري*. الرياض: عالم الكتب للنشر والتوزيع.

فادية عمر الجولاني. (1997). *علم الاجتماع الحضري*. الأسكندرية –مصر: مركز الإسكندرية للكتاب.

فاروق زكي يونس. (1970). *علم الاجتماع –الأسس النظرية وأساليب التطبيق*. القاهرة: عالم الكتب.

محمد السيد غلاب وآخرون. (1972). *جغرافيا الحضر: دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها* (الإصدار 1). القاهرة: دار الكتب الجامعية.

محمد حافظ. (1987). *النمو الحضري في المجتمع المصري: دراسة بنائية تاريخية*. القاهرة: دار سعيد رافت للطباعة والنشر.

محمد علي قطان. (1979). *دراسةالمجتمع في البادية والريف والحضر*. القاهرة: دار الجيل للطباعة.

محمد قباري إسماعيل. (دون تاريخ). *علم الاجتماع الحضـــري ومشـــكلات التعمير والتغيير والتنمية*. الإسكندرية –مصر: منشأة المعارف.